بسم الله الرحمن الرحيم



**دورة بعنوان : خدمات التصدير
Export Services**

اعداد وتقديم: أ. أماني جوهر

**المحتويات**

[المقدمة: 3](#_Toc98600772)

[1. أهمية التصدير: 4](#_Toc98600773)

[تعريفات 4](#_Toc98600774)

[كيف تؤثر الصادرات على الاقتصاد؟ 4](#_Toc98600775)

[فوائد التصدير للفرد والشركات الصغيرة والمتوسطة: 4](#_Toc98600776)

[2. الاتفاقيات الاقتصادية: 5](#_Toc98600777)

[اتفاقيات التجارة الحرة ما بين فلسطين ودول العالم 5](#_Toc98600778)

[3. خطوات التصدير: 7](#_Toc98600779)

[1. اختيار السوق: 7](#_Toc98600780)

[2. معرفة السوق: 8](#_Toc98600781)

[3. تطوير المنتج ومواصفاته: 8](#_Toc98600782)

[4. المستندات المطلوبة: 8](#_Toc98600783)

[4. إجراءات القيد في سجل المصدرين: 9](#_Toc98600784)

[5. الرقابة النوعية على الصادرات : 10](#_Toc98600785)

[6. اجراءات التصدير : 10](#_Toc98600786)

[7. اليات الدفع: 10](#_Toc98600787)

[8. الخلاصة: 10](#_Toc98600788)

# **المقدمة:**

منذ القدم وعملية التصدير معروفة بين الشعوب وكانت تسمى نظام المقايضة حيث يتم تبادل السلع ما بينها لتبية حاجات ورغبات أفرادها .

التصدير مصدر هام يضاف لنجاح الاعمال، وحيث ان لكل بلد موارد معينة وفي الوقت نفسه قد تفتقر إلى موارد أخرى.

تسعى البلدان لزيادة صادراتها من المواد الغنية بها لسعيها لتحقيق نمو كبير وتطوير اقتصادها.

تصدير السلع ليس مهم فقط لدولة لسعيها لزيادة الدخل العام ولكن مهم للشركات واصحاب المشاريع أيضا لسعيهم الحثيث لتعظيم أرباحهم.

أن عملية تصدير السلع ليست بسيطة كما يعتقد البعض، بل تتكون من خطوات عديدة ومن الواجب على المُصدر أن يعرفها لتفادي أي أخطاء قد تحدث وبالتالي يضمن النجاح وكسب الأموال.

فإذا كانت لديك الرغبة في تصدير سلعة أو مجموعة من السلع إلى أي دولة من دول العالم فيجب أولاً أن تتعرف على الأمور التالية (أهمية التصدير، الإجراءات والمستندات اللازمة، خطوات التصدير، كيفية اختيار الوكيل التجاري، شهادة المنشأ، طرق الدفع) وغيرها من الامور الاخرى التي سيتم التطرق للحديث عنها لاحقاً.

# **أهمية التصدير:**

## **تعريفات**

يعرف التصدير: بأنه شكل من أشكال التجارة وهو العملية التي يتم فيها بيع السلع من بلد إلى بلد اخر سواء شركات أو أفراد وفقا لأنظمة وقوانين معترف بها من قِبل البلدين.

وتعرف الصادرات بأنها: السلع والخدمات المنتجة في بلد والتي يتم شراؤها من قبل مواطني دولة اخرى. لا يهم ما هي السلعة أو الخدمة ولا يهم كيف تم ارسالها حيث يمكن شحنها أو ارسالها عبر البريد الإلكتروني أو حمله في أمتعة شخصية على متن الطائرة أذا تم انتاجه محليا وبيعه لشخص ما من بلد أجنبي.

## **كيف تؤثر الصادرات على الاقتصاد؟**

تسعى الدول الى زيادة صادراتها ، وكذلك الشركات ترغب بتعظيم ارباحها من خلال فتح اسواق جديدة لبيع بضاعتها وخدماتها بالاضافة للأسواق المحلية . فالوصول الى الاكتفاء في الاسواق المحلية يزيد من سعي هذه الشركات للبحث عن منافذ اخرى لتصريف وبيع بضاعاتهم ومنتجاتهم وخدماتهم. وكلما زاد تصديرهم لمنتجاتهم زادت ميزتهم التنافسية. وتم اكتساب خبرة اكبر والتعرف على طرق البيع في الاسواق الخارجية وتطوير أنتاج السلع الخاصة بهم.

تشجع الحكومات التصدير لأنه يزيد من فرص العمل ويرفع متوسط الأجور وبالتالي ارتفاع مستوى المعيشة للسكان. مما يجعل المواطنين أكثر سعادة. كما ان الصادرات ترفع من احتياطيات النقد الأجنبي الموجودة في البنك المركزي في البلاد. وذلك لأن الأجانب يدفعون ثمن الصادرات إما بالعملة الخاصة بهم أو بالدولار الأمريكي وهذ يرفع احتياطي النقد الأجنبي لاستخدامها لإدارة ورفع قيمة عملته الخاصة. مما يقلل من تكلفة صادراتها في البلدان الأخرى. كما تستخدم الدول أيضاً احتياطي العملة لإدارة السيولة. وهذا يساعد الدولة على التحكم بشكل أفضل بالتضخم والسيطرة عليه.

##

## **فوائد التصدير للفرد والشركات الصغيرة والمتوسطة:**

1. **زيادة الارباح:** الهدف الرئيس لأصحاب المشاريع الصغيرة منها والكبيرة تعظيم أرباحها وزيادة مبيعاتها من خلال فتح اسواق جديدة سواء كانت داخلية او خارجية.
2. **الوصول للمزيد من المستهلكين والشركات وتوسيع النشاط التجاري على مستوى العالم:** حيث أن عملها في الأسواق المحلية فقط، يقلل من إجمالي الأرباح المحتملة التي تجنيها.
3. **تنويع فرص السوق:** قد يحدث تعثر في السوق المحلي، فتبقى الأسواق الخارجية المنفذ الأمن لتسويق واستقبال السلع والخدمات المنتجة.
4. **تعزيز الميزة التنافسية**: سعي اصحاب الشركات لمواكبة تطوير المنتجات والخدمات لتلبي متطلبات المستهلكين.

# **الاتفاقيات الاقتصادية:**

دولة فلسطين حققت نتائج إيجابية في تطوير وتفعيل علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع مختلف دول العالم والتي مكنت المنتجات الفلسطينية من الوصول الى العديد من أسواق هذه الدول.

ووقعت العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم وبروتوكولات التعاون مع عدد من الدول العربية والإسلامية والأوروبية والأسيوية والأمريكيتين، والتي تأتي في إطار إستراتيجيتها لتفعيل العلاقات الاقتصادية على كافة الأصعدة لاسيما على الصعيد التجاري.

ويذكر ان الاتفاقيات الموقعة منحت جميع السلع الصناعية الفلسطينية حرية الدخول الى أسواق الدول الشريكة معفاة من الجمارك بشرط أن تتلاءم مع مواصفات الإنتاج المطلوبة في هذه الدول.

## **اتفاقيات التجارة الحرة ما بين فلسطين ودول العالم**

1. **اتفاقية التجارة الحرة بين فلسطين والولايات المتحدة:** والتي منحت جميع المنتجات الفلسطينية التي تدخل الولايات المتحدة الإعفاء الجمركي والعكس بالعكس، بشرط ملائمة السلع لمواصفات الإنتاج المطلوبة حسب متطلبات قواعد شهادة المنشأ الأمريكية من أجل الاستفادة من الإعفاء من الرسوم الجمركية.
2. **اتفاقية الشراكة الأوروبية – المتوسطية الانتقالية للتجارة والتعاون بين المجموعة الأوروبية وفلسطين:** تمنح اتفاقية الشراكة المرحلية حول التجارة والتعاون معاملة متبادلة للإعفاء الجمركي بالنسبة للمنتجات الصناعية التي تلتزم بقواعد المنشأ، اما فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية فإن الإتحاد الأوروبي يمنح المنتجات المستوردة ضمن نظام الحصص معاملة الإعفاء الجمركي أو التعرفة المخفضة ويسري الشيء نفسه على المنتجات الزراعية الموردة من الإتحاد الأوروبي الى الضفة الغربية وقطاع غزة.
3. **اتفاق تعاون اقتصادي وتجاري مع دول الإفتا (EFTA):** وقعت أربع دول وهي أيسلندا ولختنشتاين والنرويج وسويسرا، اتفاق تجارة حرة مع دولة فلسطين حيث يقدم هذا الاتفاق الإعفاء من الرسوم الجمركية للمنتجات الصناعية الفلسطينية.

كما يمنح تخفيض على الرسوم الجمركية للأسماك والمنتجات البحرية الأخرى، ولغالبية المنتجات الزراعية الفلسطينية، وتم توقيع بروتوكولات منفصلة مع دول الافتا الأربعة لتحديد المنتجات الزراعية المعفاة من الرسوم الجمركية، وذلك لأن البلدان الأربعة لا تشترك في نفس السياسة الزراعية، علما ان قاعدة شهادة المنشأ هي نفسها المطلوبة في الاتحاد الأوروبي.

1. **اتفاقية تجارة حرة مع الجمهورية التركية**: اتفاقية التجارة الحرة مع تركيا تمنح إعفاء من الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية. كما تهدف الى الإلغاء تدريجي للعقبات أمام التجارة بين الطرفين للوصول التدريجي لمنطقة تجارة حرة بينهما. الهدف من هذه الاتفاقية هو زيادة التعاون الاقتصادي والقضاء على القيود وتعزيز التجارة وتشجيع للاستثمارات.
2. **اتفاقية تعاون اقتصادي وتجاري مع الأردن:** تمنح هذه الاتفاقية تعرفة جمركية تفضيلية للبضائع والمنتجات المتداولة بين فلسطين والأردن، وتدخل البضائع المدرجة في القوائم (A1, A2 A3) والبضائع المتفق عليها معفاة من الجمارك إلى فلسطين وإلى الأردن، شريطة أن تكون ضمن الحصص المحددة.
3. **اتفاقية تعاون اقتصادي وتجاري مع مصر:** تنص اتفاقية التجارة الفلسطينية المصرية على أن المنتجات المصرية ذات المنشأ الوطني معفاة من الرسوم الجمركية إذا كانت على قوائم A1,A2 أو B من بروتوكول باريس . كما يتم منح المنتجات الفلسطينية إعفاء من الرسوم الجمركية وفقا لقائمة محددة وإذا كانت تلبي متطلبات شهادة المنشأ المصرية.
4. **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:** تمنح الاتفاقية إعفاء من الجمارك والرسوم ذات الأثر المتبادل بين الدول العربية التي دخلت في اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. بالإضافة إلى قرار القمة العربية رقم 200 لسنة 2000 القاضي بإعفاء الصادرات الفلسطينية من الجمارك وبنسبة 100%.
5. **اتفاقية العلاقة الاقتصادية مع إسرائيل (بروتوكول باريس):** بروتوكول باريس ينظم العلاقات بين فلسطين وبقية العالم على النحو التالي:
6. المنتجات الفلسطينية لا تخضع لأية قيود للتصدير.
7. التجارة من وإلى فلسطين:

للفلسطينيين الحق في الوصول إلى الموانئ الإسرائيلية ومن الدخول والخروج. ومنح الواردات والصادرات الفلسطينية المساواة في المعاملة في الموانئ الإسرائيلية من الدخول والخروج، مثل المنتجات الإسرائيلية.

# **خطوات التصدير:**

تتطلب عملية التصدير القيام بعدة خطوات مهمة وهي:

## **اختيار السوق:**

إجراء دراسة عامة وشاملة لسوق المقترح التصدير اليه من حيث طبيعة المستهلك وعادته، وطبيعة السلع المنافسة المحلية وقيمتها الشرائية، والموقع الجغرافي لمعرفة طبيعة الشحن وتكاليفه، مواسم الشراء والتخفيضات وغيرها من الامور المهمة لتحديد هل فعلا هذا السوق يعد فرصة ناجحة لدخول أليه.

## **معرفة السوق:**

القيام بعدة زيارات لسوق المقترح ومعرفة طبيعة وعادات الشعب والاطلاع على الإجراءات الحكومية وزيارة المعارض وغيرها.

## **تطوير المنتج ومواصفاته:**

وبالتالي قدرته على منافسة المنتجات المحلية والمنتجات الواردة من الدول الأخرى.

## **المستندات المطلوبة:**

جميع هذه المستندات تكون باللغة الانجليزية، ويتم زيادة مستندات او اختام بناء على الدولة المصدر لها مع العلم ان كل مستند يختم من الجهة التي يتبع لها من وزارات وغرف تجارية.

1. **شهادة المنشأ:** وهي وثيقة مهمة جدا ويعتمد النموذج حسب الدولة المراد التصدير لها بناء على الاتفاقيات، والتي تثبت أن الإنتاج تم في فلسطين (الضفة الغربية أو قطاع غزة)، ويجب ان يتم ختمها من الغرف التجارية والمصادقة عليها من وزارة الاقتصاد.

وهناك أنواع لشهادات المنشأ وهي:

1. شهادة منشأ خاصة بالتصدير الى الأردن. (بموجب الاتفاق الأردني الفلسطيني).
2. شهادة منشأ خاصة بالتصدير الى الدول العربية (بموجب اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية).
3. شهادة منشأ خاصة بالتصدير إلى دول الاتحاد الأوروبي EUR1 (بموجب اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي).
4. شهادة منشأ خاصة بالتصدير إلى باقي دول العالم (الدول الإسلامية، الدول الأوربية خارج الاتحاد الأوروبي، أمريكا وكندا).
5. **الفاتورة التجارية:** والتي يتم التوضيح فيها تفاصيل البضاعة المصدرة.
6. **البيان الجمركي** (ويجب أن يكون مختوم من ضريبة القيمة المضافة).
7. **بوليصة الشحن:** والتي توضح تفاصيل الشحنة والية الشحن
8. **فاتورة شراء البضاعة من طرف الشركة المستوردة في الخارج** (ويجب ان تكون موقعة ومختومة من الغرفة التجارية التابعة لها الشركة أو شهادة من الغرفة التجارية). مع المصدر المسجل لها.

# **إجراءات القيد في سجل المصدرين:**

تختلف متطلبات أجراء القيد في سجل المصدرين (إصدار بطاقة تعامل بالتجارة الخارجية) بحسب طبيعة الشخص إن كان فرد بشخصه واسمه او شخص معنوي اي انها شركة خاصة او عامة.

1. **الشخص المعنوي (الشركات):** ويرمز لها في وزراه الاقتصاد الوطني بالرمز T-01، يتم تقديم طلب مطبوع على نموذجين محددين مرفقا بهما الوثائق. تعبأ النماذج باللغة العربية مستخدمين الأحرف العربية للنموذج المطبوع باللغة العربية والأحرف اللاتينية للنموذج المطبوع باللغة الانجليزية وتكتب الكلمات كما تلفظ بالعربية.
* المرفقات:
1. شهادة تسجيل الشركة.
2. طلب تسجيل الشركة.
3. براءة ذمة من ضريبة القيمة المضافة، أو فتح ملف للشركة الجديدة.
* الرسوم: لا يوجد.
* الحصول على الطلب وتقديمه يتم في مقر وزارة الاقتصاد الوطني ومكاتبها الفرعية في جميع المحافظات.
1. **الأفراد:** ويمز لها في وزارة الاقتصاد الوطني بالرمزT-02، يتم تقديم طلب مطبوع على نموذجين محددين مرفقا بهما الوثائق. تعبأ النماذج باللغة العربية مستخدمين الأحرف العربية للنموذج المطبوع باللغة العربية والأحرف اللاتينية للنموذج المطبوع باللغة الانجليزية وتكتب الكلمات كما تلفظ بالعربية.
* المرفقات:
1. سجل تجاري.
2. صورة الهوية الشخصية.
3. براءة ذمة من ضريبة القيمة المضافة.
* الرسوم: لا يوجد.
* الحصول على الطلب وتقديمه يتم في مقر وزارة الاقتصاد الوطني ومكاتبها الفرعية في جميع المحافظات.

# **الرقابة النوعية على الصادرات** :

تقوم بهذا الدور مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية (PSI) والمكونة في ادارتها من القطاع العام والقطاع الخاص ووزارة الاقتصاد الوطني. حيث تقوم بمنح شهادة مطابقة المواصفات للمواد والخدمات المرغوب في تصديرها من خلال توفير مختبرات لفحص المواد على اختلاف أنواعها ومدى مطابقتها للمواصفات العالمية والمحلية وكذلك مطابقتها للمواصفات الخاصة بالبلد المرغوب التصدير لها.

# **اجراءات التصدير :**

تتطلب إجراءات التصدير القيام بكافة الخطوات السابقة للوصل لمرحلة شحن البضاعة من خلال المعابر إما البحرية أو البرية أو المائية التي تم تحديدها بحسب الاتفاق مع المستورد الخارجي والمرور بالجمارك وغيرها لحين وصولها للبلد المستورد وتسليمها.

# **اليات الدفع:**

تختلف أليات الدفع بناء على الاتفاق ما بين المصدر من فلسطين والمستورد من البلد الخارجي وتكون أما حوالات بنكية او فتح اعتمادات بنكية او نقداً وهي نادرة جدا لارتفاع مخاطرها.

# **الخلاصة:**

توفر هذه المادة ملخصاً يوضح اهم الإجراءات الواجب القيام بها لأتمام عملية تصدير أمنة تعود بالنفع وتحقق الأهداف المرجوة منها لصاحب المشروع كفرد او للمؤسسة، والذي بدوره ينعكس بشكل ايجابي كبير على الدولة بشكل عام.